

Distr.: General  
17 August 2001  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والخمسون

البند ١٠٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*  
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:  
النظام المالي الدولي والتنمية

## البنیان المالي الدولي والتنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

تقرير الأمين العام

إضافة\*\*

الأجل، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال وسائل تشمل تعزيز التعاون التقني، إلى جميع البلدان النامية وكذلك إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبالأخص أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى التي تواجه صعوبات خاصة في اجتذاب تدفقات مالية من القطاع الخاص.

٢ - وتهدف أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الصدد إلى تحقيق ما يلي: '١' تحسين فهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للخيارات المتعلقة بالسياسات العامة في مجال تدفقات الاستثمارات الأجنبية؛ و'٢' تعزيز قدراتها على وضع وتنفيذ السياسات والتدابير وبرامج العمل ابتغاء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها.

معلومات عن الأعمال التي اضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دعماً لتعزيز التدفقات المالية الخاصة الطويلة الأجل، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة

١ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١٩ من قرارها ١٨٦/٥٥ إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يقدم معلومات عن الأعمال التي اضطلع بها المؤتمر بخصوص دعم تعزيز التدفقات المالية الخاصة الطويلة

\* A/56/150.

\*\* لم تدرج في البيان المقدم الحاشية المطلوبة في قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤.

- ٣ - وتشمل هذه الأنشطة الجهود التالية في مجال التعاون التقني:
- (أ) تنظيم حلقات عمل ومؤتمرات في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا من أجل تعزيز فهم اتفاقات الاستثمار الدولية؛
- (ب) تنظيم حلقات تدريب في مجالات تعزيز الاستثمارات والتفاوض حول اتفاقات الاستثمار الدولية وتنظيم أسواق التأمين؛
- (ج) برنامج أنشطة بناء القدرات في البلدان النامية بشأن القضايا الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية، بهدف مساعدة البلدان النامية على المشاركة بأقصى قدر من الفعالية في المناقشات الدائرة على الساحة الدولية حول وضع قواعد للاستثمار على الأصعدة الثنائية أو الإقليمية أو متعددة الأطراف. وأول ما يصبو إليه هذا البرنامج تعميق فهم القضايا ذات الصلة واستكشاف نطاق المشاكل التي يتعين النظر فيها، وتحديد المصالح، وخاصة كفاءة فهم أبعاد التنمية ومعالجتها على النحو المناسب. وتتركز أنشطته حول تنظيم دورات تدريب مكثفة من أجل مفاوضي البلدان النامية مثل الدورة المكثفة التي نظمت من أجل البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية في مصر في الفترة من ٥ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، والمساعدة التقنية المخصصة، والمناسبات المتعلقة بإشراك المجتمع المدني (مثل الحلقة الدراسية المشتركة بين مؤسسة الأبحاث المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات (SOMO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في ناميبيا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ من أجل المنظمات غير الحكومية في منطقة الجنوب الأفريقي.
- (د) تسهيل المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات من قبيل:
- ١' جولة المفاوضات المتعلقة بمعاهدات الازدواج الضريبي المعقودة بناء على طلب مجموعة الـ ١٥، وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحكومة سري لانكا حيث جرت مفاوضات بين ستة من البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ١٥ لإبرام عدد من معاهدات الازدواج الضريبي (كولومبو، سري لانكا، ٩-١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)؛
- ٢' المفاوضات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية من أجل حكومة تايلند (جنيف، سويسرا، ١٧-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)؛
- ٣' المفاوضات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية، المعقودة بناء على طلب حكومة بوليفيا (ليما، ٢٩-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠)؛
- ٤' المفاوضات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية من أجل البلدان النامية والتي شارك فيها ١٢ بلداً وجرى خلالها التوقيع على ٢٢ معاهدة بالأحرف الأولى (سابورو، اليابان، ١٩-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)؛
- ٥' المفاوضات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية من أجل جمهورية فيرغيزستان مع البلدان الأخرى (جنيف، سويسرا، ١٥ - ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)؛
- ٦' المفاوضات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية من أجل أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية مع البلدان الأخرى المهتمة

الإجراءات المتعلقة بالسياسات التي تتخذها الحكومات. أما فيما يتعلق بالأنشطة المقبلة، فيجري تنفيذ استعراضات سياسات الاستثمار في كل من بوتسوانا وجمهورية ترانينا المتحدة وغانا ونيبال. ووردت طلبات خطية رسمية من بضعة بلدان، من بينها إيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وبيلاروس والسنغال وشيلي وكمبوديا وكولومبيا وكينيا وليسوتو وموريتانيا. وعلاوة على ذلك، ستستمر متابعة الاستعراضات التي اكتملت من خلال تقديم المساعدات التقنية ونشر النتائج والتوصيات. وتشمل الجهود المبذولة في مجال النشر رفع كفاءة موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الشبكة العالمية من أجل تقديم الاستعراضات والمعلومات الواردة من وكالات الاستثمار الوطنية المشاركة؛

(و) الخدمات الاستشارية وأنشطة التدريب في مجال تعزيز الاستثمار، وهي تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - مع إيلاء عناية خاصة لأقل البلدان نمواً - على بناء القدرات من أجل وضع سياسات مناسبة للاستثمار، ووضع إطار قانوني وتنظيمي موثوق، وإنشاء هيكل دعم مؤسسي فعال قادر على تعزيز وتيسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحفاظ على هذا الهيكل. ويتصل الدعم المؤسسي للخدمات الاستشارية بما يلي: '١' إنشاء وكالة لتعزيز الاستثمار أو لتوضيح هوية المؤسسات القائمة ودورها وقدراتها؛ '٢' إقامة وكالات متكاملة للاستثمار؛ '٣' وضع إجراءات وإرساء ممارسات يمكن الاستعانة بها في تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وتقييمها؛ '٤' تنمية القدرة على وضع نظم للمعلومات بغية القيام بصورة فعالة، بتسجيل وتدوين التدفقات الوافدة، وتقييم آثارها على العمالة والضرائب وميزان المدفوعات وعلى الصلات السابقة واللاحقة؛ '٥' وضع نظم للمعلومات وتنظيم زيارات ترويجية وإعداد مواد ترويجية وترتيب اجتماعات مائدة مستديرة لمناقشة

(جنيف، ٢٤ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١)؛

(هـ) استعراضات سياسات الاستثمار، وتنظر في سياسات الاستثمار من منظور نقدي وتكفل جدواها وفعاليتها من حيث اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فضلاً عن كفاءة زيادة المزايا الاقتصادية إلى أقصى حد. وتشمل هذه الاستعراضات ما يلي: '١' دراسة أهداف البلد وموقفه التنافسي من حيث اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ '٢' مراجعة إطار السياسة العامة للبلد في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهيكله وإجراءاته الإدارية؛ '٣' إجراء دراسة استقصائية للشركات لمعرفة تصورات المستثمرين وتجارهم؛ '٤' عقد اجتماع مائدة مستديرة مع أصحاب المصلحة لمناقشة النتائج الأولية وخيارات السياسات والتوصيات؛ '٥' تقديم الاستعراض في المنتديات الحكومية الدولية والمنتديات الدولية المناسبة حيث يمكن للحكومات الأخرى وممثلي القطاع الخاص التعرف على مناخ الاستثمار في البلد والسياسات القائمة فيه. وقد اكتملت استعراضات سياسات الاستثمار الخاصة بكل من مصر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.II.D.20) وأوغندا (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.II.D.24) وبيرو (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.00.II.D.7) وموريشيوس (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.00.D.11) وإكوادور (UNCTAD/ITE/IPC/Misc.2) وإثيوبيا (UNC-TAD/ITE/IPC/Misc.4) وأوزبكستان (UNC-TAD/ITE/IPC/Misc.13). وما زال العمل جارياً من أجل إعداد الاستعراض الخاص بزمبابوي. وقد اتخذت السلطات في خمسة بلدان (وهي إكوادور وأوغندا وبيرو ومصر وموريشيوس) إجراءات ملموسة من أجل تنفيذ التوصيات. وطلبت مساعدات تقنية لأغراض المتابعة ومن المتوقع أن تؤدي المشورة والتدريبات التي ستترتب على ذلك إلى تعزيز

الأجنبي المباشر في العالم، بالرغم من أن أغلب تلك البلدان قد أزال الكثير من العقبات التي كانت تعترض سبيل هذه الاستثمارات وأنها تجد الآن في السعي لاجتذابها. ولمعالجة هذا الخلل في التوازن، يعطي المشروع المستثمرين الأجانب المحتملين فكرة عامة موضوعية ومستكملة لأوضاع الاستثمار في أقل البلدان نمواً التي تشارك في شكل دليل للاستثمار. كما ينظم المشروع حلقات عمل في كل بلد من البلدان الأقل نمواً تركز على بناء القدرات في مجال تعزيز الاستثمار. والبلدان المشاركة في هذا المشروع الرائد هي: إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش ومالي وموزامبيق. والأدلة التي باتت متاحة في عام ٢٠٠٠ هي فيما يلي: دليل الاستثمار في إثيوبيا- Investment Guide to Ethio (UNCTAD/ITE/Misc. 19)؛ دليل الاستثمار في مالي Investment Guide to Mali (بالفرنسية)\*: UNC- (TAD/ITE/Misc. 24)؛ دليل الاستثمار في بنغلاديش Investment Guide to Bangladesh (UNCTAD/ITE/Misc.)؛ دليل الاستثمار في أوغندا Investment Guide to Uganda (UNCTAD/ITE/Misc. 29)؛ دليل الاستثمار في أوغندا Investment Guide to Uganda (UNCTAD/ITE/Misc. 30)؛

(ح) تقييم الاحتياجات لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من آسيا إلى أفريقيا. تفيض آسيا بقدر هام من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان النامية. وتعد بعض الشركات الكائنة في هذه المنطقة من كبريات الشركات عبر الوطنية في العالم. غير أن هذه الشركات عبر الوطنية لا تستثمر الكثير من المال في أفريقيا. ويبحث هذا المشروع إمكانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا، لا سيما في أقل بلدانها نمواً، من أجل المستثمرين الآسيويين، لا سيما في البلدان النامية الآسيوية، بغية مساعدة أقل البلدان نمواً في أفريقيا على وضع سياسات مواتية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من آسيا، مما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويجري في الوقت الراهن بحث

قضايا الاستثمار. وعلاوة على ذلك، يجري توفير التدريب اللازم في مجال تعزيز الاستثمار وتيسيره واستهداف المستثمرين بغية النهوض بقدرات الموظفين الحكوميين والمؤسسات الوطنية/الإقليمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفيما يتعلق بالبلدان التي انتفعت من هذه الخدمات الاستشارية والدعم المؤسسي فهي كما يلي: الأردن وإريتريا وألبانيا وأوغندا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وبوليفيا وبيلاروس والجزائر وجيبوتي وسان تومي وبرنسيبي وسري لانكا والسودان والصفة الغربية وقطاع غزة وغامبيا وفانواتو وكازاخستان والكاميرون والكونغو وكينيا ولبنان ومصر وعمان والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وهاتي والهند واليمن. وقدم التدريب في مجال تعزيز الاستثمار واستهداف المستثمرين إلى كل من البلدان التالية: الأردن وألبانيا وأوغندا وباكستان وبنغلاديش وبنن وبوليفيا وجنوب أفريقيا وجيبوتي وزامبيا والسودان وغامبيا وكينيا ومصر والهند وكذلك إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلاوة على ذلك، شارك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عدد من المبادرات الإقليمية والأقليمية وفي أعمال الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار؛

\* Guide d'investissement au Mali.

(ز) المشروع المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/غرفة التجارة الدولية المعنون: "أدلة الاستثمار وبناء القدرات لأقل البلدان نمواً". يجري تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع غرفة التجارة الدولية. وتعد الأدلة الخاصة بالاستثمار في أقل البلدان نمواً في صورة تحليلات موضوعية لبيئة الاستثمار وفرصه من أجل إحاطة المستثمرين المحتملين بما علماً. ويأتي هذا المشروع استجابة لحقيقة هامة، مفادها أن أقل البلدان نمواً تحظى بأقل من نصف في المائة من تدفقات الاستثمار

احتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال صناديق رؤوس الأموال الاستثمارية.

٤ - وعلاوة على ذلك، يصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عدداً من المنشورات لتعزيز فهم القضايا الناشئة المتعلقة بالتدفقات المالية الخاصة طويلة الأجل والتحديات القائمة في مجال السياسات المتصلة بتلك التدفقات، لا سيما الاستثمارات المباشرة الأجنبية. ومن أمثلة تلك المنشورات ما يلي:

(أ) World Investment Report 2000: Cross-

border Mergers and Acquisitions and Development (تقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠٠٠: دمج الشركات وتملكها وتطويرها عبر الحدود) (رقم المبيع E.00.II.D.20). وقد وفر هذا التقرير تحليلاً لاتجاهات وأنماط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات عبر الوطنية على الصعيد العالمي وفي كل منطقة، ويناقش القضايا الرئيسية في مجال السياسات المتعلقة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد غطى التقرير موضوع دمج الشركات وتملكها البالغ الأهمية باعتباره موضوعه الخاص في عام ٢٠٠٠، وقدم عرضاً للاتجاهات الناشئة في مجال دمج الشركات وتملكها عبر الحدود وقدم تحليلاً لتأثير عمليات الدمج والتملك على الموارد المالية والاستثمارات الخارجية والتكنولوجيا والعمالة والمهارات والقدرة التنافسية على التصدير وهيكل السوق والمنافسة وكذلك الخيارات القائمة في مجال السياسات للتصدي لكل شاغل من هذه الشواغل. وتقتضي الشؤون السياسية لتلك السياسات القطاعية معالجة عدد من الآثار السلبية المحتملة (مثل الآثار المتعلقة بالعمالة واستخدام الموارد). وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام السياسات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بوجه عام من أجل زيادة فوائد دمج الشركات وتملكها عبر الحدود إلى أقصى حد والتقليل من تكلفة تلك العمليات إلى

إمكانات الاستثمار في بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا ومدغشقر وموزامبيق؛

(ط) استثمار الحوافز المالية الأجنبية. تتزايد أهمية هذا الضرب من الاستثمار كمصدر للتمويل الخارجي، لكنه يتسم في الوقت ذاته بالتقلب. والبلدان التي تحرر حساباتها الرأسمالية من القيود قبل وضع إطار مناسب لتنظيم أنشطة الأسواق الرأسمالية والإشراف عليها معرضة للأخطار الناجمة من تقلبات التدفقات الرأسمالية. ولمعالجة هذا الأمر، بدأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نشاطاً في مجال التعاون التقني لتطوير القطاعات المختلفة للأسواق الرأسمالية، بما في ذلك قطاع التأمين، بغية تعزيز قدرة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى في أفريقيا، على تعبئة الموارد الداخلية والخارجية من أجل التنمية. وقد يغدو تأسيس سوق رأسمالية جيدة التنظيم بدوره عاملاً إيجابياً في اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسماح بقدر أكبر من الروابط بين الشركات المحلية والشركات عبر الوطنية؛

ومن بين هذه الأنشطة تأسيس صندوق لرؤوس الأموال الاستثمارية لصالح أقل البلدان نمواً باعتبار أن رأس المال الاستثماري مصدر للتمويل يحتمل أن يناسب تماماً أقل البلدان نمواً في السعي لتنمية قطاع المشاريع التجارية الحيوي فيها. وتسمح صناديق رؤوس الأموال الاستثمارية بتقاسم المخاطر بصورة فعالة بين الجهات المستثمرة والجهات المستقبلية للاستثمار. وترمي أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الميدان إلى تصميم وإنشاء صندوق خاص لرؤوس الأموال الاستثمارية من أجل أقل البلدان نمواً وتنفيذ مشروع لبناء قدرات تلك البلدان على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويجري العمل في الوقت الراهن، بالاشتراك مع المنظمة السويسرية لتسهيل الاستثمار، في تأسيس مشروع لبناء قدرات في أقل البلدان نمواً على

لجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا المجال هو زيادة الآثار الإيجابية لهذه الاتفاقات إلى أقصى حد. وفيما يلي عناوين الورقات التي صدرت في إطار تلك السلسلة في السنوات الأخيرة: Trends in International Investment Agreements: An Overview (رقم المبيع E.99.II.D.23)، الاستثمار الدولية: لمحة عامة (رقم المبيع E.99.II.D.26)، Lessons from the MAI (دروس مستفادة من الاتفاق المتعدد الأطراف للاستثمار) (رقم المبيع E.99.II.D.26)، Taking of Property (اتخاذ الممتلكات) (رقم المبيع E.00.II.D.4)، و Taxation (الضرائب) (رقم المبيع E.00.II.D.5)، و Employment (التوظيف) (رقم المبيع E.00.II.D.15)، و Admission et établissement (الترجمة الفرنسية لـ Admission and Establishment (الانضمام والتأسيس) (رقم المبيع F.99.II.D.10)، و Flexibility for Development (المرونة من أجل التنمية) (رقم المبيع E.00.II.D.6)، و environment (البيئة) (رقم المبيع E.01.11.D.3)، و Transfer of Funds (نقل الأموال) (رقم المبيع E.00.II.D.27)؛

(ج) International Investment Instruments: A Compendium, Vol. IV: Multilateral and Regional Instruments (صكوك الاستثمار الدولية: موجز، المجلد الرابع: الصكوك المتعددة الأطراف والصكوك الإقليمية) (رقم المبيع E.00.II.D.13)، و International Investment Instruments: A Compendium, Vol. V: Regional Integration, Bilateral and Non-governmental Instruments (صكوك الاستثمار الدولية: موجز، المجلد الخامس: التكامل الإقليمي والصكوك الثنائية وغير الحكومية) (رقم المبيع E.00.II.D.14)، وهما يردان في عدد من اتفاقات الاستثمار الدولية مجموعها ١٤٣ اتفاقاً، مما يتيح إمكانية الاطلاع على نصوص هذه الاتفاقات

أقصى حد، وذلك من خلال وضع تحفظات قطاعية وقواعد تنظيمية للملكية ومعايير للحجم وتنظيم عمليات الفحص وتقديم الحوافز. غير أن أعظم أداة في مجال السياسات هي سياسة المنافسة، ويرجع هذا في المقام الأول إلى أن عمليات دمج الشركات وتملكها يمكن أن تنطوي على آثار هامة دائمة على هيكل السوق والتنافس.

وفي إطار إعداد هذا المنشور، عقدت حلقتان دراسيتان إقليميتان في النمسا (٢-٣ آذار/مارس ٢٠٠٠) وفي تايلند (٩-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠). وكان عنوان الحلقة الدراسية المعقودة في فيينا "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والخصخصة في وسط أوروبا وشرقها"، واهتمت بمسألة آثار التنمية ووقع سياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يتصل بالخصخصة. أما الحلقة الدراسية التي عقدت في تايلند فكان عنوانها "دمج الشركات وتملكها عبر الحدود والقدرة التنافسية المستدامة في آسيا: الاتجاهات والآثار وعواقب السياسات"، وقد حددت الحلقة مسائل ذات أهمية خاصة للبلدان الآسيوية، ومن بينها مسألة البيع بأسعار بخسة أثناء الأزمات المالية؛ ودمج الشركات وتملكها في آسيا كمنطقة إقليمية وفي مجموعة مختارة من البلدان الآسيوية؛ والتجارب الصناعية (أي الخدمات المالية في تايلند ومصانع الأدوية في الهند)؛

(ب) The UNCTAD Series on International Investment Agreements (سلسلة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لاتفاقات الاستثمار الدولية)، وتتألف من مجموعة من الورقات التقنية بدأ صدورها في شباط/فبراير ١٩٩٩ لتوسيع باب الاطلاع على المسائل الواردة في هذه الاتفاقات أمام واضعي السياسات وغيرهم من القوى المؤثرة المعنية بتدفقات المعونة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية. وتبحث كل ورقة من الورقات أحد المفاهيم الرئيسية والقضايا المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية. والهدف الأسمى

الأهمية في علاقات الاستثمار الدولية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ز) FDI in Least Developed Countries at a Glance (الاستثمارات المباشرة الأجنبية في أقل البلدان نمواً في عجلة) (UNCTAD/ITE/IIA/3)، وهو يعرض الاتجاهات الأخيرة في هذه الاستثمارات في أقل البلدان نمواً والتغيرات التي طرأت في الميادين ذات الصلة في الإطار القانوني التنظيم. وبعدها يقدم موجزات قطرية عن كل بلد من البلدان الأقل نمواً الـ ٤٩، مما يتيح للقارئ أن يستخلص صورة عامة لدور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه البلدان. وقد أعد هذا المنشور بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في بروكسل (١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١).

لواضعي السياسات والدارسين والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال؛

(د) Investment Regimes in the Arab World: Issues and Policies (نظم الاستثمار في العالم العربي) (رقم المبيع E.F.00.II.D.32)، وهي تحتوي على أربع دراسات لحالات متعلقة بالنظم القانونية والتنظيمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في لبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية، وكذلك لمحة عامة عن الإطار التنظيمي والمؤسسي للاستثمار في العالم العربي ككل؛

(هـ) The Competitiveness Challenges: Trans-national Corporation and Industrial Restructuring in Developing Countries (تحديات القدرة على المنافسة: الشركات عبر الوطنية وإعادة الهيكلة الصناعية في البلدان النامية) (رقم المبيع E.00.II.D.35)، ويقدم هذا المنشور معلومات وتحليلاً لآثار الاستثمارات المباشرة الأجنبية على إعادة الهيكلة الصناعية والأداء التنافسي، وتنمية الموارد البشرية، وتنمية المعرفة التكنولوجية والتنظيمية، وتعزيز الموردين المحليين. وهذا المنشور المستند إلى حوارات جرت على مستوى الشركات وتحليلات متعمقة للأدبيات يتتبع الاتجاهات الدولية وأداء البلدان النامية في مجال صناعات الملابس وأجهزة التلفزيون الملون، والسيارات والمنتجات المستمدة من الموارد الطبيعية في ١٠ بلدان نامية؛

(و) Bilateral Investment Treaties, 1959-1999 (معاهدات الاستثمار الثنائية، ١٩٥٩-١٩٩٩)، (UNCTAD/ITE/IIA/2) وهو يوثق العدد المتزايد بسرعة من هذه المعاهدات خلال عقد التسعينات، والذي تضاعف خمس مرات عما كان عليه منذ العقد السابق، ويعرض المنشور لمحة سريعة عن المعاهدات التي وقعت في نهاية عام ١٩٩٩. ويرى البعض أن هذه المعاهدات تلعب دوراً متزايداً